تأثير التكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني الليبية على دعم التنمية المستدامة

The impact of social integration in Libyan civil society institutions on supporting sustainable development

إياد علي مفتاح بالحاج [1]

[1]كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية - طرابلس، ليبيا، eyadbelhaj7@gmail.com

الملخص

ناقشت الأدبيات السابقة بشكلٍ وافي قضية مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، إلا أنها لم تتطرق إلى تأثير التكامل الاجتماعي داخل تلك المؤسسات على دعم التنمية المستدامة، فضلاً عن أنها عالجت هذه القضية بطريقةٍ نظريةٍ ووصفية، دون التطرق إلى نموذج بحثي. وإن الدراسة الحالية جاءت لتسد هذه الفجوة، حيث هدفت من خلال نموذجها المستند إلى نظرية العمل إلى التعرف على تأثير التكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني الليبية على دعم التنمية المستدامة بأبعادها الأربعة، والمتمثلة في البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، والتكنولوجي. وباستخدام نمذجة المعادلات البنائية (SEM) لعدد (104) استجابة جُمعت من الأعضاء المنتسبين لعددٍ من مؤسسات المجتمع المدني الليبية، تم التأكد من صلاحية وملاءمة النموذج. خلصت النتائج إلى أن للتكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني الليبية تأثيراً إيجابياً على دعم بعدي التنمية المستدامة الاقتصادي والاجتماعي. وعلى عكس التوقعات، أظهرت النتائج أن تأثير التكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني الليبية على دعم البعدين البيئي والتكنولوجي للتنمية المستدامة غير دال إحصائياً. وفي الختام، استخلصت الدراسة عدداً من التوصيات التي يُمكن لمؤسسات المجتمع المدني الاستفادة منها لكي تبرز التكامل الاجتماعي داخلها وتحقق هذه المؤسسات أهدافها بطريقةٍ مُثلى وتساهم في دعم التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : التكامل الاجتماعي، مؤسسات المجتمع المدني، التنمية المستدامة.

ABSTRACT

The previous literature thoroughly discussed the contribution of civil society institutions to achieving sustainable development, but it did not address the impact of social integration within these institutions on supporting sustainable development, more over it dealt with this issue in a theoretical and descriptive manner, without addressing a research model. The current study came to fill this gap, as it aimed, through its model based on action theory, to identify the impact of social integration in Libyan civil society institutions on supporting sustainable development in its four dimensions namely; economic, social, environmental and technological dimension. By using structural equations modeling (SEM) for 104 responses collected from the associate members of a number of Libyan civil society institutions, the validity and suitability of the model were ascertained. The results concluded that social integration in Libyan civil society institutions has a positive impact on supporting the economic and social sustainable development dimensions. Contrary to expectations, the results showed that the effect of social integration in Libyan civil society institutions on supporting the environmental and technological dimensions of sustainable development is not statistically significant. In conclusion, the study extracted a number of recommendations that civil society institutions can benefit from in order to achieve their goals and to highlight the importance of social integration within these institutions and contribute to supporting sustainable development.

Keywords: Social integration, Civil society institutions, Sustainable development.

المؤلف المرسل: إياد علي مفتاح بالحاج، **الإيميل:** eyadbelhaj7@gmail.com

1. المقدمة

تحظى مؤسسات المجتمع المدني باهتمامٍ واسع على مستوى العالم، لما لها من دورٍ فعالٍ في التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية (أحميد وكاظم، 2019؛ حاجي، 2017). وتوالى الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني إلى أن أصبحت تلعب دوراً هاماً جنباً إلى جنب مع مؤسسات الدولة الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، فضلاً عن تبوؤها دوراً رئيسياً في المجتمعات الحديثة، وذلك بما تقدمه من خدماتٍ في المجالات التنموية المختلفة كالتعليم، والصحة، والبيئة، والزراعة، وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى دورها في تعزيز الديموقراطية، والتي في مجملها تنسجم مع أهداف التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعددها سبعة عشر (إسليم، 2019؛ الغامدي، 2019).

ولقد شهدت دولة ليبيا اهتماماً واسعاً بمؤسسات المجتمع المدني في العقد الأخير من هذا الزمن، إثر التغيرات السياسية التي شهدتها البلاد، والذي مهد لظهور مؤسسات المجتمع المدني المتنوعة في جميع أنحاء ليبيا. حيث بلغ عدد مؤسسات المجتمع المدني الليبية التي تم إشهارها (5,419) مؤسسة خلال الفترة من 2011م إلى 2018م، ووصل عدد مؤسسي مؤسسات المجتمع المدني خلال نفس الفترة (47,136) مؤسس من الجنسين (المعداني، 2020). إن الوصول إلى هذه المرحلة من بناء مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا خلال هذه الفترة الوجيزة وفي ظل الظروف الحالية التي تمر بها البلاد يعتبر إنجازاً لدولة ليبيا يجب أن يتم استغلاله الاستغلال الأمثل ليساهم بشكلٍ واضحٍ في دعم التنمية المستدامة (عون، 2015).

ولقد أجمع العالم اليوم على أن التوجه نحو التنمية المستدامة هو السبيل الوحيد الذي يؤمن ديمومة مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل (ميلود، 2020). ونظراً لأهمية التنمية المستدامة، فقد أخذتها دول العالم على عاتقها، وقامت بتسخير الأُطر الوطنية لتحقيقها، رغم أنها ليست إلزامية، حيث سعت تلك الدول لاعتماد خطة الأمم المتحدة 2030 لاستدامة التنمية وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في عام 2015م (Di Vaio et al., 2020). ولم تكن دولة ليبيا بمنأى عن ذلك، فلقد سعت وزارة التخطيط الليبية باعتبارها الجهة المختصة بوضع السياسات وخطط التنمية الوطنية لتهيئة إطار مؤسسي لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث قامت بتشكيل لجنةٍ مختصة بهذا الأمر تحت مسمى لجنة التنمية المستدامة (وزارة التخطيط الليبية، 2020). وباعتبار أن أهداف التنمية المستدامة موجهة إلى فئاتٍ متعددة ومن أهمها مؤسسات المجتمع المدني (de Paula Arruda Filho, 2017). فقد قامت وزارة التخطيط الليبية بتشجيع مؤسسات المجتمع المدني لتبني مفهوم الاستدامة، وذلك من خلال اطلاق الوكالة الليبية للتنمية بمشاركة كلٍ من المجتمع المدني والقطاع الخاص (وزارة التخطيط الليبية، 2020).

ولكي تستطيع مؤسسات المجتمع المدني ممارسة أعمالها وتحقيق أهدافها، لا سيما وأنها مؤسسات غير ربحيةٍ تفتر إلى الدعم المادي؛ على عكس من تلك المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة الساعية إلى تحقيق الربح، علينا أن تُدرك أهمية التكامل الاجتماعي بين مؤسسات المجتمع المدني التي تتساوى فيها الفرص بين أفراد المجتمع وتزال الفروقات بين مكوناته، سواءً من حيث الجنس أو العرق أو البشرة، مما يجعلهم يمارسوا نشاطاتهم في بيئة تسودها المساواة في الفرص وروح العمل الجماعي، وتمكنهم من تعزيز التنمية المستدامة. ولتحقيق ذلك، فإن الأمر يتطلب وضع أُسسٍ وقواعدٍ علميةٍ وعملية حتى تتمكن مؤسسات المجتمع المدني من القيام بأعمالها ونشاطاتها بأكثر فاعليةٍ وحيويةٍ، وإن أحد أهم القواعد التي تساعد في تحقيق الأهداف هو وضع الهيكلية الإدارية لتلك المنظمات، والتي توضح آلية العمل داخل تلك المؤسسات (عبد السلام، 2017). بحيث تخلق نوع من التكامل الاجتماعي بين مكونات مؤسسات المجتمع المدني يسودها روح فريق العمل هذا على المستوى الداخلي والذي يصبح ضرورةً حتميةً لخلق تكامل اجتماعي بصفةً أعم بين مؤسسات المجتمع المدني فيما بينها، حيث يتم من خلال التكامل الاجتماعي تكييف أفراد مؤسسات المجتمع المدني بشكلٍ منظم يُمكنهم من ممارسة نشاطاتهم التنموية. ويتضمن التكامل الاجتماعي استمرار

التفاعل الاجتماعي بين أعضاء الجماعة بعضهم البعض وبين الجماعة والجماعات الأخرى والبحث عن العناصر والأهداف المشتركة بينهم (عبد الفتاح ومزاهرة، 2016).

ويؤكد النجار (2013) ونشابة (2010) على ضرورة التكامل الاجتماعي بين مؤسسات المجتمع المدني فيما بينها بدلاً من التنافس والتحايل على الأفكار بشكلٍ غير مباشر مما يؤثر سلباً على التنمية والمجتمع والمواطن. وفي دراسةٍ لبن سعيد (2016) حول التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا فقد توصل إلى أن غياب التكامل الاجتماعي والتعاون المنظم بين مؤسسات المجتمع المدني يُعد من أبرز التحديات والصعوبات الذاتية التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا، وتؤكد لمريني ومعلم (2018) أن ضعف الوعي بالتكامل والعمل الجماعي في حل المشاكل البيئية يُعد من الصعوبات الثقافية والاجتماعية التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في دولة الجزائر. وتشير نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية للأمم المتحدة الرابعة والعشرين (2009) إلى أهمية التكامل الاجتماعي في القضاء على الفقر وتوفير العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، حيث أن القضاء على الفقر أحد أهم أهداف التنمية المستدامة، وإن التكامل الاجتماعي يعطي فرص وظروف عمل أفضل للأفراد ويزيد من مشاركتهم الكاملة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن هنا يتضح أن للتكامل الاجتماعي تأثير مباشر في نجاح مؤسسات المجتمع المدني من عدمها، مما سينعكس سلباً أو إيجاباً على تحقيق التنمية المستدامة؛ والتي تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً فعالاً فيها. وبالرغم من وجود علاقة واضحة بين التكامل الاجتماعي ودعم التنمية المستدامة، إلا أنه لوحظ ندرة الأدبيات والدراسات العربية التي تناولت هذين المتغيرين، واستكشاف العلاقة فيما بينهما.

تأسيساً على ما تقدم، فإن الدراسة الحالية جاءت لتُسلط الضوء على تأثير التكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني الليبية على دعم التنمية المستدامة متمثلةً في أبعادها الأربعة: الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والتكنولوجية. وفي هذا الإطار تطرح الدراسة التساؤل الآتي: ما أثر التكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني الليبية على دعم أبعاد التنمية المستدامة؟ وتهدف الدراسة إلى الحصول على إجابة لهذا التساؤل وصولاً إلى الخروج بتوصيات تُمكن من إبراز دور التكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني لكي تحقق هذه المؤسسات أهدافها بطريقةٍ مثلى وتساهم في دعم التنمية المستدامة.

تستمد الدراسة أهميتها من عدة عوامل. أولها كون مؤسسات المجتمع المدني تحظى باهتمامٍ عالمي كبير لما لها من دور في تحقيق التنمية المستدامة، لذا فإن البحث في فاعلية وتأثير التكامل الاجتماعي داخل مؤسسات المجتمع المدني سيكون له مردود إيجابي على المجتمعات والأفراد. ثانيها أن الدراسة تتناول متغير التنمية المستدامة، والتي تمثل السبيل الوحيد في ضمان مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل. وآخرها حداثة الموضوع وندرة الدراسات والبحوث التي تناولت متغيري الدراسة، وأنه حسب ما تراءى للباحث لا توجد دراسة عربية تناولت موضوع البحث، وهذا ما يجعل من الدراسة إضافة جديدة للمكتبة العلمية، كما وأن هذه الدراسة ستفتح المجال للبحاث في تقديم دراسات أخرى مستقبلية تجرى في نفس المجال.

ستكون بقية أقسام الدراسة مقسمةً على النحو التالي: في القسم القادم، تستعرض الورقة الدراسات السابقة وموقف الدراسة الحالية من سابقاتها، ثم نموذج البحث والإطار النظري لمتغيرات الدراسة بشكلٍ موجز. يلي ذلك القسم الخاص بمنهجية الدراسة، أداة الدراسة، مجتمع الدراسة، واختبار صدق وثبات أداة الدراسة. وفي القسم الذي يليه يتم اختبار صحة نموذج الدراسة وفرضياتها. ثم قسم مناقشة النتائج. وأخيراً القسم المخصص للخاتمة.

2. الجانب النظري

1.2 الدراسات السابقة

نظراً لشُح الدراسات والأبحاث العربية التي تناولت موضوع البحث، فقد تمكن الباحث من العثور على بعض الدراسات التي تناولت بشكلٍ أو بأخر موضوع البحث. بدايةً بالحلو (2012)، والذي بحث في دور تطبيق مبادئ الحُكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة، وباستطلاعه لرؤساء مجالس الإدارات والمدراء التنفيذيين لعدد (100) جمعية في قطاع غزة، خلص إلى أن هذه المنظمات تطبق مبادئ (الإجماع، المساواة، العدل، اللامركزية والشفافية) بنسبٍ مقبولة، وقد ساهم هذا التطبيق في تحقيق التنمية المستدامة. أما كاظم (2014) وأحمد وعثمان (2015) فقاموا بدراسة منظمات المجتمع المدني والجمعيات الطوعية والدور الذي يلعبانه في تحقيق التنمية المستدامة، واتفقت الدراستين على أن مؤسسات المجتمع المدني تعطي اهتماماً كبيراً للبيئة والتنمية، كما أنها نفذت بعض المشاريع التي تخدم أهداف التنمية المستدامة، إلا أنها تواجه العديد من المعوقات التي تؤثر سلباً على أدوارها في تنمية المجتمع. ويضيف حاجي (2017) في دراسته التي تناولت دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2015 أن هناك دور هام للمجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة على جميع الأصعدة، ففعالية المجتمع المدني على المستوى البيئي تهدف للحفاظ على البيئة وكيفية تطويرها وحمايتها، وعلى المستوى الاجتماعي في سعي منظمات المجتمع المدني إلى القضاء على التهميش والبطالة، وعلى المستوى الاقتصادي في كيفية القضاء على الفقر ومحاربته. وتشير لمريني ومعلم (2018) إلى أن الدول الغربية تولي أهمية بالغة لمؤسسات المجتمع المدني لما لها من دور مؤثر في تحقيق التنمية المستدامة، على عكس الدول العربية التي تتصف بالهشاشة.

تشابهت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في تناولهم موضوع مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، وتتميز الدراسة الحالية عن سابقاتها في كونها من أوائل الدراسات التي تناولت تأثير التكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني الليبية على دعم التنمية المستدامة، أي أنها تناولت فجوة معرفية جديرة بالدراسة. إضافةً إلى ذلك، فإن أغلب الدراسات السابقة كانت نظرية ووصفية في طبيعتها، أما أن تستخدم المنهج النظري أو تعتمد على تطوير استبانة تصف حالة، أو دور، إلا أن الدراسة الحالية جاءت لسد هذه الفجوة، حيث أنها تبني نموذجاً مستنداً إلى نظرية العمل لتقصي آثار التكامل الاجتماعي على أبعاد التنمية المستدامة.

2.2 نموذج البحث وتطوير الفرضيات

لقد أكدت العديد من الدراسات مثل (التيجاني، 2020؛ زهرة وصارة، 2018؛ حاجي، 2017؛ أحمد، 2015؛ كاظم، 2014) على الدور الفعال الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة. وتشير الأدبيات إلى أن التكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني يساهم في انجاز أهدافها والقيام بأعمالها بنشاطٍ وحيوية (عبد الفتاح ومزاهرة، 2016). هذا وقد أكدت نتائج تقرير اجتماع فريق الخبراء بشأن التكامل الاجتماعي المنعقد في هلسنكي - فنلندا (2008) على أهمية التكامل الاجتماعي بالنسبة للتنمية الاجتماعية، الأمر الذي يؤكد وجود علاقة وثيقة بين التكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني والتنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، قام الباحث ببناء نموذجٍ بحثي لتبيان آثار التكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني على دعم التنمية المستدامة، وذلك بالاستناد إلى نظرية العمل؛ والتي تشير إلى أن نظام العمل يتم بناءه من خلال نظرية عامة للمجتمع تحتوي على أربعة عناصر هامة وهي: التكيف، تحقيق الهدف، التكامل، والحفاظ على النمط (Ritzer and Goodman, 2004). وقد تم قياس المتغير المستقل والمتمثل في التكامل الاجتماعي بالاعتماد على دراسة Feldman et al., (2015). أما المتغير

التابع والمتمثل في التنمية المستدامة فقد تم تحديد أبعاده (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، والتكنولوجي) وقياسها بالاعتماد على دراسة حاردان (2020). وفي ضوء ما سبق عرضه، تم صياغة الفرضيات كالآتي:

H1: للتكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

H2: للتكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

H3: للتكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على البعد البيئي للتنمية المستدامة.

H4: للتكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة.

ومن خلال الفرضيات السابقة، الشكل رقم (1) يبين بوضوح نموذج الدراسة.

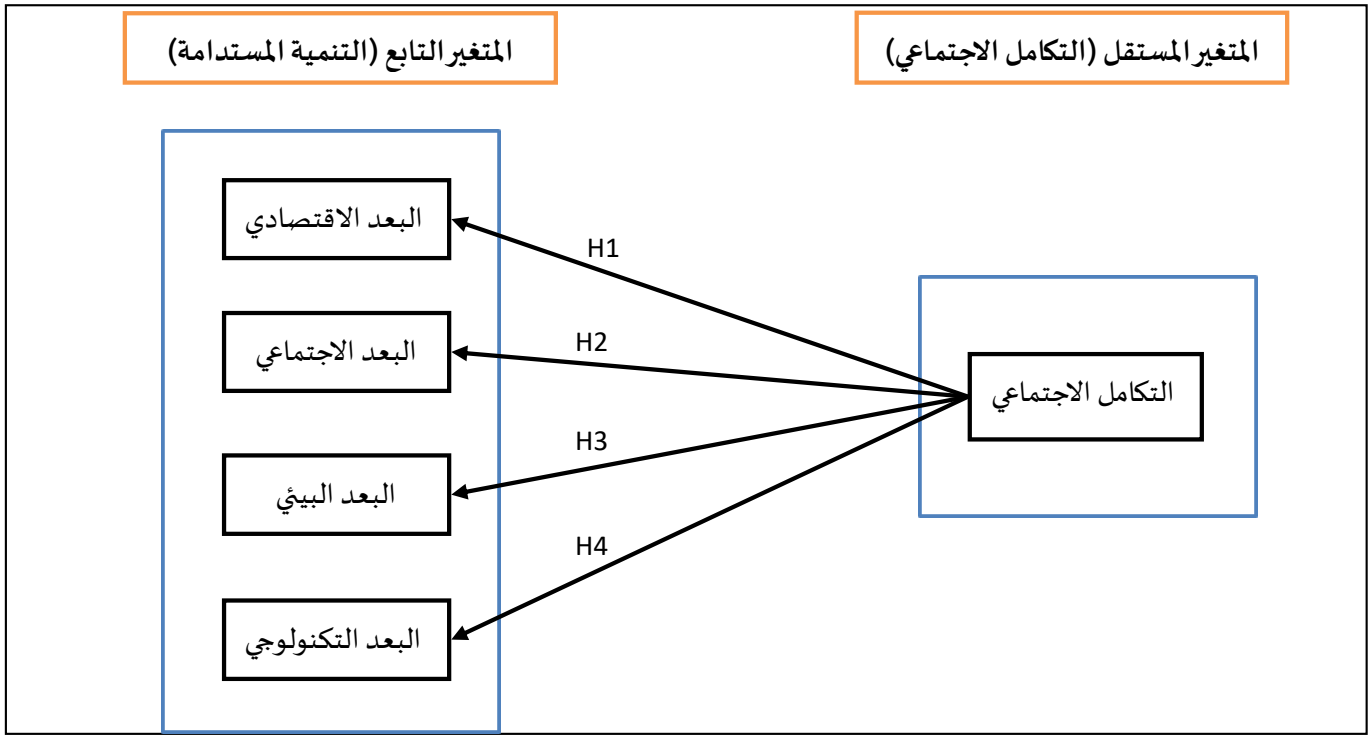

الشكل 1: (نموذج الدراسة)

ويلاحظ من خلال الشكل السابق أن المتغير المستقل تمثل في التكامل الاجتماعي، أما المتغير التابع فقد تمثل في التنمية المستدامة بأبعادها الأربعة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، والبعد التكنولوجي).

3.2 التكامل الاجتماعي

شهد مفهوم التكامل الاجتماعي أنماطاً كثيرةً في التعريفات والمعاني، ويعود السبب في ذلك إلى تعدد استخداماته، وكذلك اختلاف المنظور الذي ينطلق منه الباحث (Nye, 1968). وفي ما يلي بعض التعريفات التي تنسجم مع موضوع البحث. فقد عرف عبد الفتاح (2016) التكامل الاجتماعي بأنه "عملية التآزر والتغاير الدينامي الارتقائي بين الوظائف الحيوية والنفسية والاجتماعية في سبيل الابقاء على وحدة الكل، سواءً كان ضد هذا الكل فرداً أو جماعة" (عبد الفتاح، 2016، ، ص 96). ويرى Jacob et al., (1964) أن التكامل الاجتماعي هو الإحساس بالجماعية داخل كيان واحد، مما يعني أن هناك رابطاً مشتركاً بين الأفراد يجعلهم يشعرون بأنفسهم، وكل ما كانت الروابط بين الأفراد متينةً ومنسجمةً كل ما كان التكامل أكثر نجاحاً. وفي تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية - كوبنهاغن (1995)عُرف التكامل الاجتماعي بأنه عملية لتعزيز القيم والعلاقات والمؤسسات اللازمة لإقامة مجتمع عادل ومتماسك اجتماعياً، يستطيع فيه الأفراد كافةً، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو اللغة أو الثقافة أو الدين، أن يمارسوا حقوقهم ومسؤولياتهم على قدم المساواة، وأن يساهموا في المجتمع. كما وضعت موسوعة

الشروق (1994) تعريفاً مبسطاً وأكثر وضوحاً للتكامل الاجتماعي وهو ما يتفق معه الباحث، حيث عرفت التكامل الاجتماعي على أنه "ترابط أجزاء النسق الاجتماعي وتماسكه لكي يصبح كياناً كلياً موحداً" (الشروق، 1994، ص 94). والجدير بالذكر أنه يوجد فرق جوهري بين التكامل الاجتماعي والاندماج الاجتماعي، فالأخير هو اندماج أقليات وفئات قليلة مع أغلبية. بينما الأول هو استيعاب تلك الأقليات والطوائف المختلفة بثقافاتها وتكوينها الاجتماعي لتكون مماثلةً للأغلبية. أي أن الاندماج هو تنازل الأقليات لصالح الأغلبية، بينما التكامل هو خلق توليفة من كل تلك التكوينات كلً حسب ثقافته دون تمييز أو تهميش أو تغريب.

وقد درس Feldman et al., (2015) التكامل الاجتماعي وحدد له ثلاثة أبعاد وهي:

- التكامل الوظيفي: وهو النشاط المنتظم المتخصص الذي يحقق متطلبات الجماعة من حيث تحقيق أهدافها وتنظيم العلاقات الداخلية فيها والعلاقات الخارجية بينها وبين الجماعات الأخرى.
- التكامل التفاعلي: وهو التكامل بين الأشخاص من حيث التأثير والتأثر وعلاقات الحب المتبادل وكل ما يدل على تماسكهم.
- التكامل المعياري: وهو التكامل فيما يتعلق بالمعايير الاجتماعية أو القواعد السلوكية المرتضاة التي تضبط سلوك الأفراد في الجماعة.

4.2 التنمية المستدامة

حظيت التنمية المستدامة باهتمامٍ واسع لدى الكثير من البُحاث، وكذلك المؤتمرات العالمية؛ والتي حاولت تعريف التنمية المستدامة (حاجي، 2017). وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة قد انتشر بسرعةٍ منذ نشأته، إلا أنه لا يزال غامضاً كمفهومٍ أو فلسفةٍ علميةٍ، فيرى البعض التنمية المستدامة كرؤيةٍ أخلاقيةٍ، بينما يرى آخرون أنها نموذجاً تنموياً بديلاً، أو نهجاً لإصلاح الأخطاء المتعلقة بالبيئة، والبعض يراها مجموعة قواعد تعمل على توعية وتخطيط لاستغلال الموارد بشكلٍ أفضل (التيجاني، 2020؛ المصري ووادي، 2017). فيرى Ben Ali (2017)، وفاروق (2015) و Lansu et al., (2010) التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تُلبي احتياجات الحاضر دون التضحية أو المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم. فيما عرفها ديب (2015) بأنها "تنمية قابلة للاستمرار والتي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، والتركيز ليس فقط على الكم بل النوع مثل تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرص العمل والصحة والتربية والإسكان" (ديب، 2015، ص31). وأشار عبد الحي (2006) بأن التنمية المستدامة يقصد بها "تنمية اقتصادية ومعيشية لا تُضعف قدرة البيئة في المستقبل على توفير الغداء وعماد الحياة اللازم للسكان" (عبد الحي، 2006، ص 80). وأضاف السالم (2008) بأنها "التقدم والتطور العلمي والاجتماعي والصناعي وفي جميع نواحي الحياة مع الحفاظ على الاستمرارية، ودون تعريض البيئة ومظاهرها الحية في هذه المعمورة لمخاطر التلوث والدمار والهلاك" (السالم، 2008، ص 28).

ومن خلال التعاريف المختلفة للتنمية المستدامة، يمكن القول بأن التنمية المستدامة تُغطي أبعاداً مختلفةً. وهذا ما جاء في تقرير معهد الموارد العالمية والمنشور سنة (1992)، والذي خُصص لدراسة ما يقارب 20 تعريفاً للتنمية المستدامة، وقد صنفها إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي: البعد الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي، والتكنولوجي. والشكل رقم (2) يوضح مفهوم التنمية المستدامة وفقاً لأبعادها الأربعة.

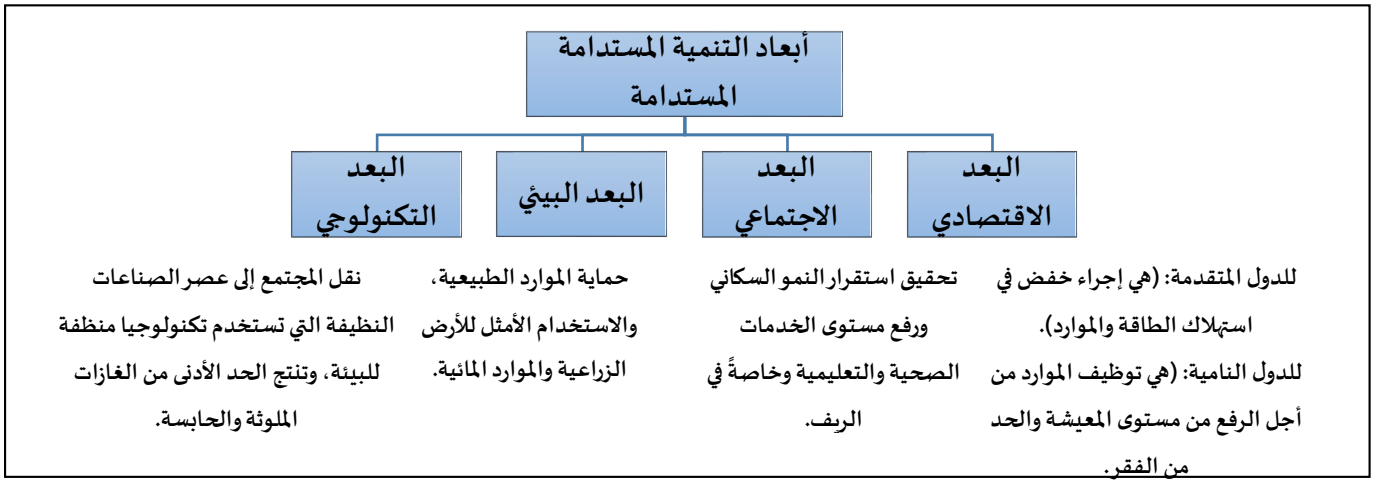

الشكل 2: (أبعاد التنمية المستدامة)

المصدر: الباحث، استناداً إلى الشيخ (2002)

وبشكلٍ عام، نخلص إلى أن التنمية المستدامة هي فلسفة تنموية شاملة تقوم على حماية الموارد والبشر حاضرهم ومستقبلهم، وضمان حياة الأجيال القادمة.

3. منهجية الدراسة

منهج الدراسة هو المسلك الذي يتجه نحوه الباحث لكي يتمكن من الوصول إلى المعرفة. ونظراً لطبيعة الدراسة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمسلك يمكنه من الوصول إلى المعرفة، باعتباره منهجية دقيقة وتساهم في الوصول إلى أهداف الدراسة بشكلٍ مباشر. وقد استندت الدراسة في جانبها النظري إلى مراجعة نظرية للتكامل الاجتماعي والتنمية المستدامة، أما الجانب العملي، فقد تم اعتماد الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

1.3 تصميم أداة الدراسة

من أجل دراسة تأثير التكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني الليبية على دعم التنمية المستدامة، والتأكد من صحة فرضيات الدراسة، استخدمت الاستبانة كأداةٍ لجمع البيانات. حيث تم تصميمها بالاستناد إلى الأدبيات والدراسات السابقة. وقد استخدمت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي المتدرج من (موافق بشدة – موافق – محايد – غير موافق – غير موافق بشدة)، وبوزن (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي. هذا واحتوت الاستبانة على محورين أساسيين، المحور الأول للتكامل الاجتماعي، والمحور الثاني لأبعاد التنمية المستدامة. إضافةً لعدد (3) أسئلة اهتمت بالبيانات الديموغرافية والوظيفية للمبحوثين وتمثلت في الجنس، سنوات العمل في المنظمة / الجمعية، والمؤهل العلمي.

وقد شملت الاستبانة على عدد (20) عبارة، حيث تم تبني عبارات التكامل الاجتماعي وعددها (5) عبارات من دراسة Feldman et al., (2015)، في حين تم تبني عبارات أبعاد التنمية المستدامة وعددها (15) عبارة موزعةً على الأبعاد من دراسة حاردان (2020). وقد رُوعي في إعداد الاستبانة الوضوح وسهولة الإجابة، حيث طُلب من المستجيب وضع علامة (√) أمام المقياس الذي يراه مناسباً، وزيادةً في التوضيح تم تعريف مفهوم التكامل الاجتماعي في مقدمة الاستبيان.

وبعد إتمام إعداد الاستبانة وتجهيزها، تم إخضاعها للتقييم بواسطة عدد (10) من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، وطُلب منهم إبداء ملاحظاتهم وآرائهم حول ملائمة فقرات أداة الاستبانة، ومدى وضوحها، وسلامتها اللغوية، وكذلك اقتراح حذف أو دمج الفقرات بما يتناسب مع أغراض الدراسة. وبعد استعادة الأداة من المحكمين، تم الأخذ بملاحظاتهم، والتي أسفرت عن إعادة الصياغة لبعض الفقرات، وبقي عددها كما هو. حتى أصبحت الاستبانة أكثر ملائمة لأهداف الدراسة.

2.3 مجتمع وعينة الدراسة

انطلاقاً من الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في دعم التنمية المستدامة، تم اختيار عدد (20) مؤسسة مجتمع مدني موزعة جغرافياً على مدن الغرب والجنوب الليبي كمجتمع للدراسة، حيث تكون هذا المجتمع من الأعضاء المنتسبين لهذه المؤسسات. وبعد أن تم إرسال استبانة الدراسة للمؤسسات المبحوثة، وخلال (10) أيام من تاريخ إرسالها، تمكن الباحث من الحصول على عدد (104) استجابة صالحة للتحليل الإحصائي.

3.3 البيانات الديموغرافية والوظيفية

ولما كانت عينة الدراسة المأخوذة تتمثل في (104) عضواً منتسباً لمؤسسات المجتمع المدني الليبية. أظهرت نتائج الإحصاءات أن (51.9%) من المبحوثين من الذكور، بينما (48.1%) إناث. وأن ما يمثل (65.5%) من عينة الدراسة يحملون شهادة جامعية فما فوق. هذا وبالإضافة إلى أن ما نسبته (46.1%) من عينة الدراسة تعددت سنوات خبرتهم في العمل بمؤسساتهم الثلاثة سنوات. ويبين الشكل رقم (3) وصفاً تفصيلياً لخصائص عينة الدراسة.

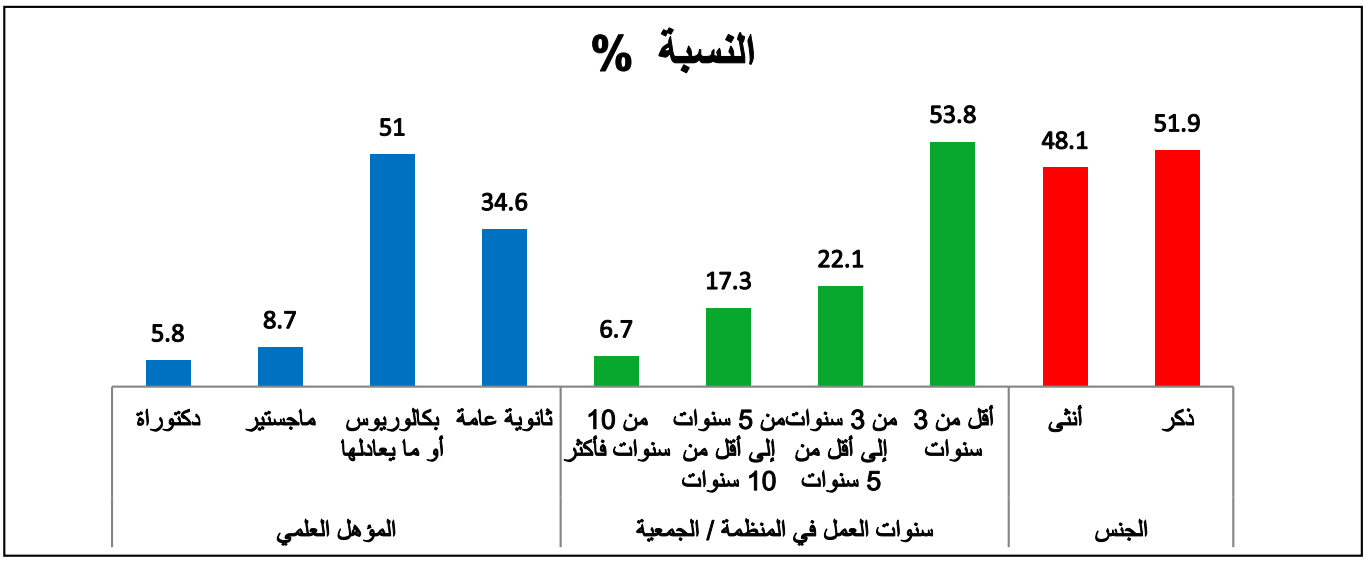

الشكل 3: (خصائص عينة الدراسة)

4.3 الإحصاءات الوصفية واعتدالية البيانات

ولكي يتم استخلاص الإحصاءات الوصفية العامة، أُخضعت البيانات التي وفرتها الاستبانة الموزعة على المبحوثين للتحليل الإحصائي الوصفي. حيث استخدم المتوسط الحسابي باعتباره مقياساً لتحديد إيجابية أو سلبية ردود المبحوثين على أبعاد الدراسة. والانحراف المعياري باعتباره مؤشراً يقيس مدى الاتساق أو الاختلاف بين الآراء حول أبعاد الدراسة. والوسيط لأبعاد الدراسة، بغية مقارنته مع المتوسط الحسابي وتحديد ما إذا كانت البيانات معلمية أو لا معلمية. وأخيراً اختبارات الالتواء والتفلطح لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. المتوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري وقيم الالتواء والتفلطح موضحة في الجدول رقم (1).

الجدول 1: (الإحصاءات الوصفية)

الأبعاد	$\bar{X}$	Med	SD	الالتواء		التفلطح	
				القيمة الإحصائية	الخطأ المعياري	القيمة الإحصائية	الخطأ المعياري
التكامل الاجتماعي	4.360	4.400	1.077	0.986	0.237	1.158	0.479
البعد الاقتصادي	3.692	4.000	0.893	-0.902	0.237	1.121	0.479
البعد الاجتماعي	4.228	4.250	0.920	0.024	0.237	-1.011	0.479
البعد البيئي	3.971	4.000	0.831	-0.640	0.237	0.527	0.479
البعد التكنولوجي	4.281	4.200	1.101	0.692	0.237	1.870	0.479

تشير نتائج الإحصاءات الوصفية بشكلٍ عام إلى أن ردود المبحوثين على أبعاد نموذج الدراسة كانت إيجابية، حيث أن جميع المتوسطات الحسابية للأبعاد تحصلت على قيمة أعلى من (3.400). كما أظهرت النتائج تقارب نسبي للانحرافات المعيارية، حيث وقعت ما بين (0.831) كحدٍ أدنى و(1.101) كحدٍ أعلى؛ وهذا يشير إلى أن عينة الدراسة تستجيب بشكلٍ وثيق على أبعاد الدراسة.

أما بخصوص فيما إذا كانت البيانات معتدلة، فقد أظهرت اختبارات الالتواء والتفلطح أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أنها وقعت في نطاقٍ مقبول لقيم الالتواء والتفلطح (i.e ≤ 2.58) (Hair et al., 2010). بالإضافة إلى ذلك، تظهر النتائج قيم متقاربة للمتوسط الحسابي والوسيط، مما يشير إلى معلمية البيانات (Hair et al., 2010).

5.3 الثبات والمصداقية

أولاً، تم التحقق من استقرار أداة الدراسة للتأكد من استقرار النتائج. وقد أُستخدم في ذلك معامل الفا كرونباخ Cronbach's Alpha. وقد حققت أبعاد الدراسة ثباتاً مقبولاً توافقاً مع Nunnally (1967) حيث أشارت إلى أن المصداقية في المرحلة الأولى من البحوث الأساسية من 50% حتى 60%، وأن زيادة المصداقية لأكثر من 80% ربما تكون إسراف. ونظراً لقيود ألفا كرونباخ اقترح Cornbach (1970) أن قيمة ألفا كرونباخ يجب أن تكون أكثر من 70%، ومع ذلك يعتبر معامل الثبات 50% فما فوق مقبولاً في الأدب (Bowling, 2009). دعماً للثبات، تم استخدام معادلة جوتمان Guttman Split-Half Coefficient لقياس التجزئة النصفية، وقد حققت أبعاد الدراسة معامل ثبات أعلى من 50%، وتؤكد هذه النتيجة أن ثبات أبعاد الدراسة يُعد مقبولاً، ويصلح للاستخدام كأداة لجمع البيانات، والجدول رقم (2) يستعرض ثبات أداة الدراسة.

الجدول 2: (معامل ألفا كرونباخ وجوتمان لقياس ثبات أداة الدراسة)

ت	أبعاد الدراسة	عدد العبارات	قيمة الثبات	
			Cronbach's Alpha	Guttman Split-Half Coefficient
.1	التكامل الاجتماعي	5	0.674	0.642
.2	البعد الاقتصادي	3	0.864	0.732
.3	البعد الاجتماعي	4	0.611	0.554
.4	البعد البيئي	4	0.830	0.824
.5	البعد التكنولوجي	4	0.711	0.692

كما تم إجراء تحليل لفقرات كل محور، وذلك للتأكد من تأثير حذف أي فقرة من فقرات الاستبانة على كل قيمة ثبات معامل ألفا كرونباخ لكل محور Scale if item deleted، حيث تبين أن إجراء الحذف لأي فقرة لا ينتج عنه تغيير إيجابي على معامل ألفا كرونباخ.

وفي المرحلة الثانية من التحليل، يتم تقييم مدى ملاءمة العينة وكفايتها للتحليل العاملي، بالإضافة إلى ملاءمة البيانات. ولذلك، تم استخدام اختبار Kaiser-Meyer-Olkin (KMO) و Bartlett's Test of Sphericity. والجدول رقم (3) يظهر نتائج الاختبارين.

الجدول 3: (اختباري KMO و Bartlett's Test of Sphericity)

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		0.710
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	1239.341
	df	190
	Sig	0.000

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة KMO أعلى من 70% مما يشير إلى كفاية العينة وصلاحيتها لاختبار التحليل العاملي الاستكشافي. كما نلاحظ أن اختبار Bartlett's Test of Sphericity قد أظهرت نتائجه أن قيمة Approx. Chi-Square تساوي 1239.341وSig دالة إحصائية مما يؤكد ملاءمة البيانات للتحليل العاملي.

تبعاً لذلك، تم إجراء اختبار التحليل العاملي الاستكشافي Exploratory Factor Analysis (EFA) للتحقق من صدق المقياس، والجدول رقم (4) يبين النتائج.

الجدول 4: (مصفوفة التحليل العاملي الاستكشافي)

فقرات أبعاد الدراسة	التكامل الاجتماعي	البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي	البعد التكنولوجي
يسود المنظمة برنامج يحقق أهدافها من خلال العمل الجماعي.	0.507				
يسود المنظمة برنامج يحقق أهدافها من خلال تنظيم العلاقات الداخلية فيها.	0.475				
يسود المنظمة برنامج يحقق أهدافها من خلال تنظيم العلاقات الخارجية بينها وبين المنظمات الأخرى.	0.349				
تتسم العلاقة بين أعضاء المنظمة بالود ويتأثر بعضهم ببعض بعلاقة تفاعلية.	0.672				
لدى المنظمة قواعد سلوكية تضبط سلوك أعضائها.	0.440				
تنفذ المنظمة برامج لصالح القطاع الاقتصادي خصيصاً للاهتمام بالتنمية المستدامة.		0.585			
تسعى المنظمة إلى المساهمة في الحد من الإسراف في الموارد الاقتصادية.		0.642			
تعمل المنظمة على توعية المواطنين في تغيير أنماط استهلاك الطاقة بما يخدم عملية التنمية المستدامة.		0.716			
تهتم المنظمة بإقامة علاقات طيبة مع كافة أصحاب المصالح في مختلف مجالات التنمية المستدامة.			0.618		
تسعى المنظمة للمساهمة في معالجة مشكلة البطالة.			0.613		
تساهم المنظمة في إنجاز المشاريع الاجتماعية للمجتمع.			0.517		
تتوافق رسالة المنظمة وأهدافها مع أهداف وقيم المجتمع التنموية.			0.512		

تساعد المنظمة على التحسين المستمر للأداء البيئي.				0.659	
تدرب المنظمة العاملين على التعامل بطريقة صحيحة مع الموارد المتاحة.				0.615	
تلتزم المنظمة في التحسين المستمر والوقاية من التلوث.				0.635	
تنظم المنظمة ورش عمل خاصة بحماية البيئة.				0.626	
تتطلع المنظمة إلى تحقيق زيادة ملحوظة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والتقنيات.					0.703
تستخدم المنظمة التقنيات الحديثة بشكلٍ مستمر بما يتناسب مع التطورات العالمية في هذا المجال.					0.634
تهتم المنظمة بزيادة مستويات جودة التدريب في التعليم وتقنياته.					0.582
تسعى المنظمة إلى زيادة ملحوظة في الاستثمار (البحث والتطوير) في التعليم.					0.556

ومن الجدول السابق نلاحظ أن جميع فقرات أبعاد الدراسة قد تحصلت على قيمة أعلى من 0.30، مما يشير إلى أن درجة الاتساق الداخلي لها مقبول، ويمكن الاعتماد عليها.

4. النتائج

في هذا القسم من الدراسة، يتم التأكد من صلاحية نموذج الدراسة، تمهيداً لاختبار الفرضيات. وقد استعمل الباحث Microsoft Excel والبرنامج الاحصائي للحزم الإحصائية SPSS، وكذلك نمذجة المعادلات البنائية SEM باستخدام AMOS.

1.4 صلاحية النموذج

وبحكم أن نموذج الدراسة الذي تم طرحه في الإطار النظري لم يتم توكيده، وعلى اعتبار إنه مستند إلى نظرية العمل، فإن اختبار النموذج المقترح يصبح خطوةً جوهريةً لتعزيز مصداقية نتائج الدراسة. خصوصاً وأن دراسة العلاقة بين المتغيرات المبنية على اختبار صحة الفرضية المرتكزة على الدلالة الإحصائية، به العديد من نقاط القصور (أمحمد، 2012). الأمر الذي يتطلب التمعن في طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة، من خلال اختبار النموذج وصحته.

ولغرض التحقق من صلاحية نموذج الدراسة، استخدمت الدراسة التحليل العاملي التوكيدي Conformity (CFA) factor analysis. تشير النتائج الأولية إلى أن النموذج يحتاج إلى مزيدٍ من التحسين. وقد تم العمل على تحسين النموذج من خلال ربط الفقرات داخل البعد الواحد باستخدام أخطاء القياس ذات الصلة. في التحليل العاملي التوكيدي حققت فقرات الاستبانة Standardized Loading (SL) أعلى من 0.60 مما يحقق صدق تلازمي Convergent validity (CV) مقبول للبيانات. كما تم قياس متوسط التباين المتوقع Average variance expected (AVE)، والذي يُشير إلى متوسط التباين لتحميل العناصر الكامنة، وقد أظهرت نتائج (AVE) الصدق التلازمي لنموذج الدراسة، حيث أن كافة أبعاد الدراسة حققت قيمة أعلى من 0.5 وهي القيمة الموصي بها. إضافةً إلى ما سبق تم اختبار الثبات المركب Composite Reliability (CR) لقياس الاتساق الداخلي للعوامل الكامنة، وفقا لآراء Nunnally and Bernstein (1994). ونتائج الاختبار بينت أن جميع أبعاد الدراسة حققت ثباتاً مركباً جيداً، حيث فاقت (0.7). الجدول رقم (5) يوضح نتائج الاختبارات السابقة.

الجدول 5: (قيم التحميل ومتوسط التباين المتوقع والثبات المركب)

أبعاد الدراسة	الفقرة	التحميل	AVE	√AVE	CR
التكامل الاجتماعي	1	0.726	0.511	0.715	0.836
	2	0.622			
	3	0.614			
	4	0.660			
	5	0.911			
البعد الاقتصادي	1	0.771	0.513	0.716	0.758
	2	0.754			
	3	0.614			
البعد الاجتماعي	1	0.689	0.503	0.709	0.801
	2	0.755			
	3	0.744			
	4	0.644			
البعد البيئي	1	0.665	0.500	0.707	0.798
	2	0.737			
	3	0.802			
	4	0.609			
البعد التكنولوجي	1	0.782	0.510	0.714	0.805
	2	0.758			
	3	0.633			
	4	0.673			

تبعاً لذلك، تم استخدام اختبار Monotrait-Heterotrait Ratio (HTMT) لفحص تمايز أبعاد الدراسة، حيث تشير صلاحية التمايز إلى المدى الذي تكون في المتغيرات متميزة حقاً عن بعضها البعض وغير متداخلة، وينظر Kline (2011) إلى صلاحية التمايز بأن لا تتعدى القيم 0.85. الجدول رقم (6) يبين نتائج الاختبار.

الجدول 6: (صحة التمايز Discriminant Validity)

	التكامل الاجتماعي	البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي	البعد التكنولوجي
التكامل الاجتماعي	1.000				
البعد الاقتصادي	0.258	1.000			
البعد الاجتماعي	0.208	0.385	1.000		
البعد البيئي	0.180	0.488	0.579	1.000	
البعد التكنولوجي	0.179	0.224	0.204	0.251	1.000

من الجدول السابق نلاحظ أن قيم HTMT لم تتعدى 0.85، أي أنها تحقق صلاحية التمايز بين أبعاد الدراسة.

2.4 اختبار فرضيات الدراسة

اعتمدت الدراسة أسلوب نمذجة المعادلات البنائية Structural Equating Modelling (SEM) باستخدام Amos V26 لاختبار فرضيات الدراسة. وبالتحديد أُستخدم أسلوب تحليل المسار، لما يتمتع به هذا الأسلوب من عدة مزايا تتناسب مع طبيعة الدراسة (Barbara and Linda, 1996). كما أن تحليل المسار يستخدم فيما يماثل تحليل الانحدار المتعدد، حيث يعتبر الأول امتداد للأخير، غير أن تحليل المسار أكثر فعالية حيث أنه يأخذ في الاعتبار نمذجة التفاعلات بين المتغيرات، عدم الخطية، والارتباط الخطي المزدوج بين المتغيرات المستقلة.

في البداية، تم تقيم ملاءمة النموذج Model fit، واعتمدت الدراسة على مجموعة من الإحصاءات تضمنت:-Goodness of-Fit Index (GFI)، Adjusted Goodness-of-Fit Index (AGFI)، Comparative Fit Index (CFI)، Root Mean Square Error of Approximation (RMSEA). وقد أعطت النتائج قيم مقبولة تعكس ملاءمة مقبولة للنموذج. كما أنا قيمة RMSEA أقل من (0.05)، مما يشير إلى ملائمة جيدة للنموذج. نتائج إحصاءات ملاءمة نموذج الدراسة مبينة في الجدول رقم (7).

الجدول 7: (قيم إحصاءات الملاءمة لنموذج الدراسة)

المعيار	X^2	DF	GFI	AGFI	CFI	RMSEA
القيمة	90.314	57	0.930	0915	0.901	0.044

وكما هو موضح في الشكل رقم (4)، افترضت الدراسة الحالية من خلال H1 وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني الليبية على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. نتائج نمذجة المعادلات البنائية SEM تدعم هذه الفرضية (β=0.265 ,p < 0.007)، وتؤيد أن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتأثر بمدى وجود تكامل اجتماعي داخل مؤسسات المجتمع المدني. كذلك فإن H2 تشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، وتؤكد نتائج SEM هذه الفرضية (β=0.223 ,p < 0.021). وعلى عكس التوقعات، تظهر النتائج أن التكامل الاجتماعي ليس له أثر ذو دلالة إحصائية على البُعدين البيئي والتكنولوجي للتنمية المستدامة، مشيرةً إلى عدم قبول الفرضية الثالثة H3 (β=0.186 ,p < 0.064)، والفرضية الرابعة (β=0.025 ,p < 0.849). أي أن البعدين البيئي والتكنولوجي لا يتأثران بوجود تكامل اجتماعي داخل مؤسسات المجتمع المدني الليبية.

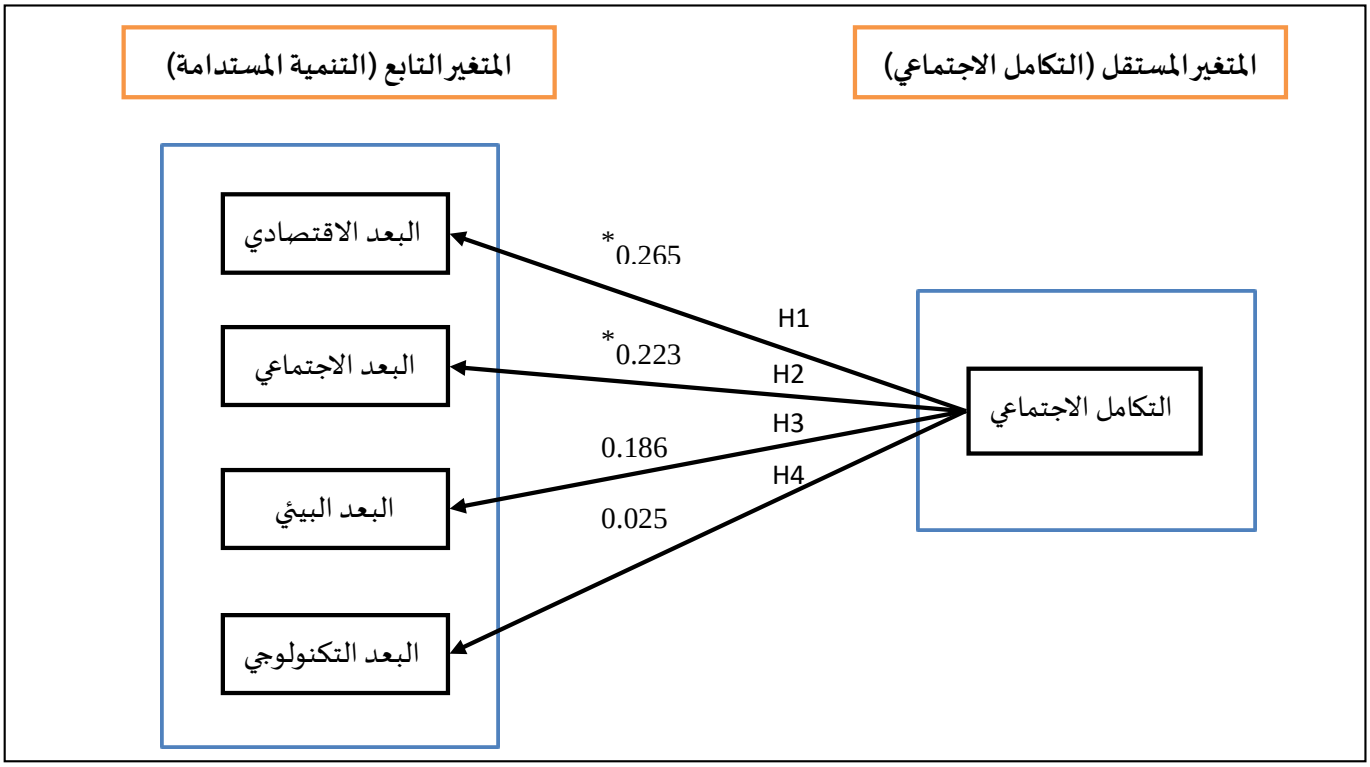

الشكل 4: (نتائج نمذجة المعادلات SEM لنموذج الدراسة)

***= ذو دلالة إحصائية**

5. المناقشة

بحثت الدراسة الحالية عملية قياس تأثير التكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني الليبية على كلٍ من البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي للتنمية المستدامة. وكما أُستعرض سابقاً، فإن الأدبيات السابقة ناقشت بشكلٍ وافي مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، إلا أنها لم تتطرق إلى تأثير التكامل الاجتماعي داخل مؤسسات المجتمع المدني على دعم التنمية المستدامة، فضلاً عن أنها عالجت هذه القضية بطريقةٍ نظريةٍ ووصفية، دون التطرق إلى نموذج بحثي. وإن الدراسة الحالية استجابت لهذه الفجوة البحثية، حيث قاست من خلال نموذجها المستند إلى نظرية العمل تأثير التكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني الليبية على دعم التنمية المستدامة بأبعادها الأربعة والمتمثلة في البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، والتكنولوجي.

نتائج الدراسة الحالية تشير إلى أن للتكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني أثر إيجابي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. وتتوافق هذه النتيجة مع مخرجات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية للأمم المتحدة الرابعة والعشرين (2009)، والتي أشارت إلى أهمية التكامل الاجتماعي في القضاء على الفقر وتوفير العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، والذي يمثل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. حيث بمقدور مؤسسات المجتمع المدني؛ والتي تعمل من خلال منظومة عمل تحقق التكامل الاجتماعي، أن تساهم إيجابياً في التنمية الاقتصادية من خلال خلق وتوفير فرص عمل لجميع أفراد المجتمع دون تمييز، وتحقيق العدالة الاجتماعية إشارةً إلى التكامل الاجتماعي، وحيث أن عينة الدراسة تملك اتجاه عام إيجابي نحو الحد من الإسراف وتغيير أنماط استهلاك الطاقة إشارةً إلى البعد الاقتصادي، مما يؤكد دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، فقد أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن للتكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني تأثيراً إيجابياً على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة. وتتفق هذه النتيجة مع وقائع تقرير اجتماع فريق الخبراء

بشأن التكامل الاجتماعي المنعقد في هلسنكي - فنلندا (2008) والذي أشاد بأهمية التكامل الاجتماعي بالنسبة للتنمية الاجتماعية. يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال العلاقة التبادلية بين بعد التكامل الاجتماعي والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، فبحكم إيجابية توجهات المبحوثين نحو البعدين، فإن التكامل الاجتماعي ينادي بتعزيز علاقة المنظمة مع المنظمات الأخرى مما يجعل المنظمة تهتم بإقامة علاقات طيبة مع المنظمات التي تخدم مجالات التنمية المستدامة إشارةً إلى البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة. أيضاً وبما أن التكامل الاجتماعي يدعو إلى العمل الجماعي المنسجم بغض النظر عن العرق أو الجنس أو اللغة أو الثقافة أو الدين، فهذا من شأنه أن يساهم في الحد من البطالة كأحد أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة.

فيما بدى أن للتكامل الاجتماعي أثراً إيجابياً على كلٍ من البعدين؛ الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة، إلا أنه وعلى عكس توقعات الدراسة، لم تُظِهر النتائج تأثيراً دالاً إحصائياً للتكامل الاجتماعي على كلٍ من البُعدين البيئي والتكنولوجي للتنمية المستدامة. وقد يعزى عدم التأثير هذا على البعد البيئي للتنمية المستدامة وفقاً للنتائج إلى قلة الخبرة الوظيفية داخل مؤسسات المجتمع المدني الليبية لدى العينة المبحوثة، حيث لم تتعدى سنوات الخبرة الوظيفية لدى ما نسبته (53.8%) من العينة المبحوثة الثلاثة سنوات، وحيث أن عملية القياس هذه تحتاج إلى خبرة واسعة، فقد تستغفل العينة هذا التأثير. ومن الناحية الأخرى، يمكن تفسير عدم تأثير التكامل الاجتماعي على البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة لعدم توفر الإمكانيات والوصول إلى التقنيات اللازمة لمواكبة التكنولوجيا والتطورات لدى مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا، وذلك لعجز هذه المؤسسات من الناحية المالية وفقاً لدراسة بن سعيد (2016).

6. الخاتمة

لا يمكننا ونحن نقف على خاتمة هذه الدراسة إلا أن نُشيد بأهمية التنمية المستدامة في دولة ليبيا، لا سيما وأن اقتصادها مبني على الاقتصاد الريعي، ومن ثم تبرز الحاجة إلى ضرورة البحث عن سُبل بديلة يأتي في مقدمتها برامج التنمية المستدامة التي تلعب فيها مؤسسات المجتمع المدني فيها دوراً هاماً وحيوياً.

ومن خلال ما تم التطرق إليه في الدراسة الحالية، تم التوصل إلى أن هناك دور مهم وفعال للتكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة. حيث أثبتت النتائج أن للتكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني تأثيراً إيجابياً على البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة، فعلى مستوى البعد الاقتصادي فإنه يساهم في محاربة الفقر والتقليص منه قدر الإمكان. وعلى مستوى البعد الاجتماعي فإنه يخلق علاقات طيبة مع كافة أصحاب المصالح الذين يخدمون التنمية المستدامة، كما أنه يساهم في محاربة البطالة.

وبناءً على نتائج الدراسة، نُقدم بعض التوصيات التي تساهم في تعزيز التكامل الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني ليكون أكثر تأثيراً إيجابياً على دعم التنمية المستدامة:

- تأهيل وتدريب قيادات ورؤساء مجالس الإدارات لمؤسسات المجتمع المدني لتمكينهم من تفعيل التكامل الاجتماعي داخل مؤسساتهم في صورته المُثلى.
- ضرورة وضع هيكلية إدارية لمؤسسات المجتمع المدني تخلق تكاملاً اجتماعياً بين أعضاء المؤسسات يسوده روح العمل الجماعي.
- ضرورة أن تولي مؤسسات المجتمع المدني اهتماماً شديداً بالتنمية المستدامة، باعتبارها الملاذ الأخير للأجيال القادمة وضماناً لبيئة نظيفة.
- تذليل الصعاب وإزالة العقبات التي تحول دون مشاركة جميع أفراد المجتمع بمختلف الأطياف في نشاطات المجتمع المدني، والعمل على المساواة والعدل بين جميع الأعضاء.

- توحيد جهود مؤسسات المجتمع المدني وتكاملها مع بعضها البعض لتساهم بشكلٍ أكبر في تحقيق التنمية المستدامة.
- بالنسبة لبعدي التنمية المستدامة البيئي والتكنولوجي؛ واللذان لم يظهر فيهما أثر للتكامل الاجتماعي، نرى أن يخضعان لدراسات مستقبلية أوسع تشمل مجتمع بحثي أكبر ومتنوع، وتعتمد أساليب أخرى لجمع البيانات مثل المقابلات والملاحظات.
- السعي نحو تقديم دراسات نظرية تساهم في التعريف أكثر بالتكامل الاجتماعي لتعزيز إطاره النظري.

7. المراجع

- أحمد، محمد.، وعثمان، منال، (2015)، دور منظمات المجتمع المدني والجمعيات الطوعية والدولة في تحقيق التنمية المستدامة في السودان، معهد الدراسات البيئية، جامعة الخرطوم، السودان.
- أحميد، حازم.، وكاظم، سمية، (2019)، مجلة آداب الفراهيدي، (37): 450 - 464.
- إسليم، نبيل، (2019)، دور التدريب الذي تقدمه منظمات المجتمع المدني في الحد من بطالة الخريجين، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 27 (3): 26 – 50.
- أمحمد، تيغزة، (2012)، التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي: مفاهيمهما ومنهجيتهما بتوظيف حزمة *SPSS & LISREL*، عمان، دار المسيرة.
- بن سعيد، محمد، (2016)، واقع وتحديات مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا في الفترة من 2011 – 2015م، مجلة كلية الآداب، (6): 223 – 240.
- تقرير اجتماع فريق الخبراء بشأن التكامل الاجتماعي المنعقد في هلسنكي – فنلندا، (2008)، 8 – 10 / يوليو، (منشور للأمم المتحدة).
- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، (1995)، كوبنهاغن، 6-12/ مارس(منشور للأمم المتحدة).
- تقرير نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية للأمم المتحدة الرابعة والعشرين، (2009)، 16 / يوليو (منشور للأمم المتحدة).
- التيجاني، مصعب، (2020)، العرائض والتشاور كمدخلين لمساهمة المجتمع المدني في التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والقانون، (4): 68 – 89.
- حاجي، زكي، (2017)، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر 2010 - 2015، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر.
- حاردان، مسلم، (2020)، رأس المال الفكري وأثره على التنمية المستدامة من خلال الإبداع الإداري: دراسة ميدانية على الكادر التدريسي بمؤسسات التعليم العالي بمحافظة ظفار، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.
- الحلو، أحمد، (2012)، دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- ديب، كمال، (2015)، أساسيات التنمية المستدامة، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- السالم، غالب، (2008)، واقع إمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، قسم التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- الشيخ، محمد، (2002)، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
- عبد الحي، رمزي، (2006)، التعليم العالي والتنمية، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- عبد السلام، وردة، (2017)، واقع منظمات المجتمع المدني وإسهامها في التنمية السياسية للمجتمع: مسح اجتماعي شامل لمنظمات المجتمع المدني في مدينة بنغازي، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بنغازي، ليبيا.
- عبد الفتاح، جمال.، ومزاهرة، أيمن، (2016)، مهارات الحياة، الأردن، دار إثراء للنشر والتوزيع.

- عون، معتوق، (2015)، مؤسسات المجتمع المدني ودورها المستقبلي في عملية التنمية في ظل النظام السياسي الجديد لليبيا: دراسة في جغرافية التنمية، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، 1 (20): 80 – 90.
- الغامدي، فواز، (2019)، دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030: دراسة ميدانية، قسم الدراسات الاجتماعية، عمادة الدراسات العليا، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- فاروق، أحمد، (2015)، التنمية المستدامة والسياحة: دراسة أنثروبولوجية، مصر، دار المعرفة الجامعية.
- كاظم، ثائر، (2014)، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة للمجتمع المحلي: دراسة ميدانية للمنظمات غير الحكومية في محافظة القادسية، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنصورة، مصر.
- لمريني، زهرة.، ومعلم، صارة، (2018)، فعالية ودور المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر (2000-2014)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
- المصري، محمد.، ووادي، رشدي، (2017)، فاعلية وحدة تجنيد الأموال في منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، فلسطين.
- المعداني، سالم، (2020)، التحليل الإحصائي لمنظمات المجتمع المدني الليبية، ليبيا، دار الكتب الوطنية.
- موسعي ميلود (2020)، التنمية المستدامة: *https://www.maan-ctr.org/magazine/article/2524/*
- موسوعة الشروق، (1994)، اجتماع وانثروبولوجيا وقانون، مصر، دار الشروق.
- النجار، فتحي، (2013)، تكامل جهود المنظمات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في مواجهة مشكلات أطفال الشوارع، https://medadcenter.com/readings/159
- نشابة، شادي، (2010)، أهمية المجتمع المدني وكيفية تطويره، *http://www.chadinachabe.com*/أهمية-المجتمع-المدني-و-كيفية-تطويره/
- وزارة التخطيط الليبية، (2020)، التقرير الاستعراضي الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، طرابلس، ليبيا.
- Barbara G. G., and Linda S. (1996). Fidel, Using Multivariate Statistic, Third Edition, Harper Collins College Publishers, USA.
- Ben ali, Areski, (2017), Développement durable en Algérie: Une stratégie réelle et pertimente pour réussir la transition économique, Algérie Eco News letter.
- Bowling, A. (2009). Research Methods in Health. Investigating Health and Health Services. Buckingham: Open University Press.
- Cronbach, L. (1970). essentials of psychological testing. New York : Harper & Row Publishers, Inc.
- de Paula Arruda Filho, N. (2017). The agenda 2030 for responsible management education: An applied methodology. The International Journal of Management Education, 15 (2), 183–191. https://doi.org/10.1016/j.ijme.2017.02.010.
- Di Vaio, A., Palladino, R., Hassan, R., Escobar, O. (2020). Artificial intelligence and business models in the sustainable development goals perspective: A systematic literature review, 121: 283-314. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2020.08.019
- Feldman, M., Li, S., Yue, Z. (2015). *Social integration of rural-urban migrants in china: current status, determinants and consequences*, world scientific publishing.
- Hair, J. F., Black, W., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2010). Multirative data analysis: A global perspective (7 ed.). New Jersey: Pearson.
- Jacob, P., Toscano, J., Deutsch, K., Teune, H., Wheaton, W. (1964). *The integration of political communities*: J.B. Lippincott company.
- Kline R. (2011). Principles and practice of structural equation modeling (3rd Edition). New York: Guilford Press.

- Lansu, A. Sloep, J. Mieras, R (2010), Learning in Networks for Sustainable Development, Proceedings of the 7th International Conference on Networked Learning, Centre for Learning Sciences and Technologies, Open Universities, Netherlands.
- Nunnally, J. C. (1967). Psychometric Theory. New York: McGraw-Hill.
- Nunnally, J., & Bernstein, I. (1994). Psychometric theory. New York: McGraw Hill.
- Nye, J. (1968). Comparative regional integration: concept and measurement. International Organization. 22 (4): 855-880. https://www.jstor.org/stable/2705847
- Ritzer, G., Goodman, D. (2004). *Sociological theory*: Boston, McGraw-Hill.